

SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية

المجلد **5**، العدد 1، يناير\كانون الثاني 2019م

e-ISSN: 2289-9065

ZAHIRAT ALDIYMUQRATIAT WATHARUHA FI ALDUWAL AL'IISLAMIA" " DAWLAT ALKUAYT NAMUDHAJAAN

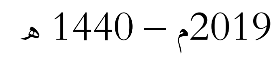
ظاهرة الديمقراطية وآثارها في الدول الإسلامية "دولة الكويت نموذجا "

بدر مريزيق شري الرشيدي.

bin.shari@siswa.um.edu.my

د .محمد فوزي حامد.

د.علي ساجد.



ARTICLE INFO

Article history:
Received 22/9/2019
Received in revised form1\10//2019
Accepted 20/12/2019
Available online 15/1/2019
Keywords:

Abstract

The phenomenon of democracy is one of the most important issues that have raised and still raise a wide controversy between the systems and governments of countries in the world, especially the Islamic countries, where Islamic thought differs from Western thought regarding the purposes and objectives that achieve human freedom, equality and justice among individuals in the state , And this is what was done by the State of Kuwait, which is one of the most successful Islamic countries that have taken the democratic experience.



ملخص البحث

تعد ظاهرة الديمقراطية من أكثر المسائل التي أثارت ولا تزال تثير جدلا واختلافا واسعا بين أنظمة وحكومات الدول في العالم، وخصوصا الدول الإسلامية، حيث أن الفكر الإسلامي يختلف عن الفكر الغربي فيما يتعلق بالمقاصد والغايات التي تحقق الحرية الانسانية والمساواة والعدالة بين الافراد في الدولة، وهذا ما قامت به دولة الكويت، التي تعد من أنجح الدول الإسلامية التي أخذت بالتجربة الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية :ظاهرة _الديمقراطية _الدول الإسلامية _الكويت .



التمهيد

إن موضوع الديمقراطية وحكم الإنسان لنفسه هو موضوع هذا العصر وقضية عالمية تهم كل المجتمعات، ويجب الاعتراف بأننا بتنا نعيش في وضعية وحقبة زمنية تتطلبان أن يكون هناك حد أدنى من الحفاظ على كرامة الإنسان، ليحيا بحرية وديمقراطية في مجتمع لا يعاقبه على ما يكتب، ولا كيف يفكر، ولا ماذا يقول أو بماذا يؤمن، ضمن عقيدة ونظم وتقاليد وتراث المجتمع الإسلامي.

وتعد التجربة الديمقراطية البرلمانية في الكويت إذاً من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً شورياً، يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعاً ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد، وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد سنة1938 م ، الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية،لتأتي مرحلة استقلال دولة الكويت سنة1961 م، وإقرار دستور البلاد لتزيد ترسيخ هذا النهج الديمقراطي بالعمل على بناء ديمقراطية دستورية.

من هذه الزاوية نظرت إلى مسألة الديمقراطية في هذه الدراسة، من خلال رؤية مستوعبة للواقع الدولي وما يحفل به من متغيّرات، ومن منطلق الفهم الواضح لطبيعة العصر وما يعجُّ به من تحدّيات، فبحثت الجوانب المختلفة للموضوع باعتبار أن الديمقراطية نظام سياسيّ إجرائيّ قابل للتكيّف مع الواقع في بلدان العالم الإسلامي، لا يتعارض من حيث الجوهر والقصد النبيل، مع مبادئ الشورى والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية، وهو ما تتحقق في التجربة الكويتية.

إشكالية الدراسة.

تتمثل اشكالية الدراسة في بيان آثار الأخذ بفكرة الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية، ومدى نجاحها في الدول الإسلامية، من خلال دراسة حالة التجربة الكويتية كنموذج.

أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في التالي:

- ماهية ظاهرة الديمقراطية؟ وبيان أنواعها؟



- آثار استخدام الدول الإسلامية لديمقراطية الانتخابية؟
- ما هي تجربة دولة الكويت في تطبيق الديمقراطية الانتخابية؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في التالي :

- التعريف بظاهرة الديمقراطية وبيان أنواعها وأشكالها.
- إبراز الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام الدول الإسلامية للديمقراطية الانتخابية.
- بيان تجربة دولة الكويت في تطبيق الديمقراطية الانتخابية .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في التالي:

- معرفة ظاهرة الديمقراطية الانتخابية بأنواعها المختلفة.
- تأثير ظاهرة الديمقراطية في أنظمة وحكومات الدول الإسلامية.
- التركيز على أسباب نجاح التجربة الكويتية في تطبيق الديمقراطية الانتخابية .

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

تتمثل مصطلحات ومفاهيم الدراسة في التالي :

- **ظاهرة** :هي لفظ يطلق على أي حدث يمكن مراقبته HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%B5%D8%AF" HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9" HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%B5%D8%AF"، و في الاستخدام



العام، الظاهرة كثيراً ما تشير إلى حدث غير عادي .في الاستخدام العلمي، الظاهرة هي أي حدث يمكن ملاحظته و مراقبته و رصده .

- **الديمقراطية** :لفظ الديمقراطية في الأساس يعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهي مكونة من لفظين الأول "Demos"وتعني الشعب، و كلمة "Krtos" وتعني الحكم أو السلطة، وبذلك تصبح كلمة "Demoskratos"بمعنلى حكم الشعب .ويصعب إيجاد تعريف جامع مانع متفق عليه لمصطلح الديمقراطية في جميع الأنظمة السياسية، ومع ذلك أطلق الفقهاء مفهوم عام لها يتمثل في :حكم الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب، وتحكم أيضا باسم الشعب، والشعب بإختياره يقوم بتنصيب حكامه.

- **الدول الإسلامية** :وهي جمع دولة إسلامية، ويشير مفهموها إلى الدولة التي تتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا ومرجعا رئيسيا في استنباط الأحكام والقوانين منها، فضلا عن أن معتقد ودين أفراد هذه الدولة هو الإسلام.

الدراسات السابقة

تتمثل الدراسات السابقة في :

- التويجري، عبد العزيز بن عثمان، الديمقراطية من منظور إسلامي، الرباط :منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة،ط2،1436 هـ2015_ م.

- الكواري، علي خليفة، مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية، دراسة تتعلق بعمل مخطط عام للبلدان الإسلامية، بدون مكان،1996 م.

- الصباغة، حسين علي، النظام البرلماني في دولة الكويت :الواقع والمستقبل، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة.



منهج الدراسة

تتمثل مناهج الدراسة في التالي:

- **المنهج التاريخي** :سوف يتم استخدامه لمعرفة بداية الحكومات والأنظمة في استخدام ظاهرة الديمقراطية، وتحديدا في دولة الكويت .
- **المنهج الوصفي التحليلي** :سوف يتم استخدامه لتحليل الآثار المترتبة على تطبيق حكومات وأنظمة الدول الإسلامية لظاهرة الديمقراطية الانتاخبية.
- **المنهج الاستقرائي** :سوف يتم استخدامه لاستقراء التجربة الكويتية للديمقراطية الانتخابية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في التالي :

- **الحدود المكانية** :تتمثل في الدول الإسلامية التي عملت بظاهرة الديمقراطية وأهمها دولة الكويت.
- **الحدود الزمانية** :تتمثل في الفترة الزمنية الممتدة منذ استخدام حكومات وأنظمة الدول الإسلامية لظاهرة الديمقراطية بصفة عامة وفي دولة الكويت تحديداً، أي منذ سنة1938 م إلى واقعنا المعاصر.

محتوى الدراسة

يتمثل محتوى الدراسة في التالي:

المطلب الأول :التعريف بظاهرة الديمقراطية وبيان أنواعها.

المطلب الثاني :تأثير ظاهرة الديمقراطية على أنظمة وحكومات الدول الإسلامية.

المطلب الثالث :تجربة تطبيق الديمقراطية الانتخابية في دولة الكويت.

الخاتمة

قائمة المراجع والمصادر .



المطلب الأول

التعريف بظاهرة الديمقراطية وبيان أنواعها

أولا : ماهية الديمقراطية.

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين؛ الأول بمعنى شعب، والثاني بمعنى حكومة، ويُقصد بالديمقراطية النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيبٌ في حكم إقليم الدولة بطريقة مباشرة أو شبه مباشرة، فالديمقراطية المباشرة هي النظام الذي بمقتضاه يحكم الشعب نفسه بنفسه، وهو نظام يستحيل تطبيقه إلاَّ في المجتمعات الصغيرة المقفلة، لهذا لا مكان له في الدول الفسيحة الإقليم الكثيفة السكان، أما الديمقراطية شبه المباشرة، فهي نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراض الشعبي . ويعرف باسم الديمقراطية النيابية .

ويفرد عباس محمود العقاد الفصل الأول من كتابه(**الديمقراطية في الإسلام**)للتعريف المعمق بالديمقراطية تحت عنوان: (الديمقراطية ما هي؟)، فيبدأ بطرح أسئلة عن الديمقراطية حيث يقول" : إنها كما هو معلوم، كلمة مركبة من كلمتين باللغة اليونانية معناهما حكم الشعب، فماذا نفهم من حكم الشعب أو من الحكومة الشعبية ؟ هل هي الحكومة التي يتولاها الشعب بنفسه ؟ هل هي الحكومة التي يرتضيها الشعب ويطمئن إليها ؟."

ثم يذهب العقاد إلى القول " :من تجارب الحكومات التي سميت باسم الحكومات الديمقراطية في بلاد اليونان والرومان، يبدو لنا أن **الحكومة التي يتولاها الشعب بنفسه لم توجد قط ولا يمكن أن توجد**، ولو كان الشعب قليل العدد كما كان في المدن اليونانية



ويجوز لنا أن نعتبر أن التسمية هنا تسمية سلبية يُراد بها أن الحكم الديمقراطي غير حكم الفرد المطلق، وغير حكم الأشراف، وغير حكم الكهان، وغير حكم القادة العسكريين، وما عدا ذلك من ضروب الحكم التي ليس للشعب فيها نصيب".

ثم يخلص العقاد إلى هذه النتيجة البالغة الأهمية التي تدعونا إلى التفكير والتأمل والتي يلخصها في قوله " :ليس بالصحيح إذن أن يقال إن الديمقراطية هي حكمُ الشعبِ الشعبَ، بمعنى أن الشعب يتولى بنفسه شؤون حكومته، وليس بالصحيح، كذلك أن الحكومة الديمقراطية هي الحكومة التي يرتضيها الشعب ويطمئن إليها، فلابد من صفة أخرى غير هاتين الصفتين لتمييز الديمقراطية من الأنظمة المخالفة لها، ولابد من الرجوع إلى الواقع لبيان هذه الصفة التي تصدق على الديمقراطية في عرف الأقدمين."

نلخص من ذلك إن جوهر الديمقراطية يتمثل في أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألاَّ يُفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحقّ عزله وتغييره إذا انحرف، و لا يرغم الأفراد إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اختيارات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها،

وهذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت البشرية لها صيغاً وأساليب عملية، مثل الانتخابات والاستفتاء العام، وترجيح حكم الأكثرية، وتعدّد الأحزاب السياسية، وحقّ الأقلية في المعارضة.

و يقول في ذلك الدكتور يوسف القرضاوي إن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، وميزة الديمقراطية أنهااهتدت إلى صيغ ووسائل تعدّ إلى اليوم أمثل الضمانات لحماية الشعوب من تسلط المتجبرين، وإن لم تخلُ من بعض المآخذ والنواقص التي لا يخلو منها عمل بشري.



ثانيا :أنواعها.

تنقسم الديمقراطية من حيث الأنماط التي تتباين من حيث المستويين النظري الفكري، والعملي التطبيقي، وتنقسم هذه الأنماط إلى الأقسام التالية :

- **الديمقراطية المباشرة** :حيث يمارس الشعب فيها بنفسه مهام سنّ التشريعات والقيام بمهام السلطة التنفيذية، من تعيين للموظفين المكلفين بتطبيق القرارات التشريعية، ومن إصدار للأحكام.
- **الديمقراطية شبه المباشرة** :حيث ينتخب الشعب نواباً لمناقشة القضايا والقوانين العامة، وليست التشريعات شأنها، وليعين السلطة التنفيذية ويحاسبها على أعمالها، ولكن بشرط احتفاظ جسم المواطنين بحق تقرير المسائل الرئيسَة فيقرُّها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء.
- **الديمقراطية التمثيلية** :حيث ينتدب الشعبُ النوابَ لممارسة السلطة باسمه بدون تحفظ عدا احترام الدستور ودورية الانتخابات.

وبالتالي فإن تشعّب مقوّمات المعنى العام للديمقراطية وتعدّد النظريات بشأنها، علاوة على تميّز أنواعها وتعدّد أنظمتها والاختلاف حول غاياتها ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، يجعل مسألة تحديد نمطٍ ديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة عملياً.

المطلب الثاني

تأثير ظاهرة الديمقراطية على أنظمة وحكومات الدول الإسلامية

إن أقصى ما وصل إليه التنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة المحسوبة على الأنظمة الديمقراطية، هو خضوع الأغلبية لحكم الأقلية، ولكن برضى الأغلبية، ومن هنا أصبحت الديمقراطية تأخذ صيغة مخالفة تماماً للصيغة الكلاسيكية التي

انطلق الفكر الديمقراطي للبحث عنها، حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، إذ أضحى عوض ذلك يأخذ صيغة "**حكم الشعب بنخبة من الشعب لصالح الشعب**".

وبحكم طبيعة نظام الديمقراطية، فقد اتخذت التطبيقات العملية للديمقراطية في عالم اليوم، صيغاً وأنماطاً متعدّدة، ففي المجتمعات الحديثة المعاصرة ما يزيد عن خمسة عشر نمطاً ديمقراطياً، وحتى في الاتحاد الأوروبي، تختلف تطبيقات الديمقراطية من دولة إلى أخرى، فالديمقراطية في إنجلترا، على سبيل المثال، غيرها في ألمانيا، كذلك فإن النظام الديمقراطي القائم في الولايات المتحدة الأمريكية هو غير النظام الديمقراطي المعمول به في سويسرا، وفي إسرائيل ديمقراطيةٌ مزعومةٌ في ظلّ نظام استعماري عنصري عدواني ينتهك القانون الدولي.

وتلك الفروق من خصائص الديمقراطية، وأما ما يَتَعارَضُ مع هذه الخصائص، فهو محاولة فرض نظام ديمقراطي واحد على العالم، أوبالأحرى على العالم العربي الإسلامي.

وللعلم من أن هذه الإشكالية لا وجود لها في المجتمع الإسلامي الذي يطبق مبادئ الإسلام السمحة العادلة، فالديمقراطية في الإسلام ديمقراطية خاصة بين الديمقراطية العملية و

النظرية التي تطورت بها حوادث التاريخ، من أيام البداوة إلى أيامنا هذه في حضارتنا الحديثة، ولا نسميها ديمقراطية خاصة، لأنها تضيق عن غيرها كما يضيق كل تخصيص بعد تعميم، ولكنها خاصة لأنها تخالف الديمقراطيات الأخرى في نشأتها وغايتها، وتتسع بأصول الحكم حتى تخرج بها من الصبغة المحلية إلى الصبغة الإنسانية بل الكونية، وهي ديمقراطية خاصة، لأنها أعمّ من كل ديمقراطية عداها، قامت على حقّ الإنسان وتبعته أمام ربّه وأمام ضميره، فحيثما وجد إنسان فهو صاحب الحق في هذه الديمقراطية.

إن الإسلام في الأمور الحياتية والنظم والآليات التي تحقّق مقاصده وفلسفاته ليس مغلقاً ضدّ كل ما هو(وافد) و(أجنبي)، كما أنه ليس بالذي يقبل أي(وافد)دونما نظر واجتهاد، وإذا كان الاجتهاد فريضة دينية في الفكر الإسلامي، فمن باب أولى أن يكون هذا الاجتهاد وارداً في الفكر الديمقراطي أيضا.



وحيث أن البعض يضع الشورى الإسلامية بديلاً للديمقراطية، فإن النظرة الإسلامية الموضوعية والفاحصة للعلاقة بين الشورى وبين الديمقراطية، تنفي تناقضهما بإطلاق، أو تطابقهما بإطلاق، وتزكي التمييز بينهما، على النحو الذي يكتشف مساحة الاتفاق ومساحة الاختلاف بينهما.

فالانتخاب الحرّ للحكام من خلال إجراءات عادلة، هو مطلب اجتماعي وسياسي يقرّه الإسلام، ويضع له الضوابط الدينية والأخلاقية والمبادئ العامة، وذلك بمقتضى أن مؤدَّى سكوت النصوص عن التفاصيل في شأن النظام السياسي أن تجتهد الأمة أو المؤهلون فيها للاجتهاد، في وضع النظم التفصيلية الملائمة لحكم حياتها في جوانبها السياسية والاجتماعية وما إليها .

ويظهر ذلك جليا في قول ويَتَطابَقُ هذا مع قول ابن قيم الجوزية ": إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل، فإذا ظهرت أمارات العدل أو أسفر وجهه بأي طريق كان، فَثَمَّ شرع الله ودينه."

إذا نلخص بالقول إن عند التعمّق في فهم مدلول تطبيقات الديمقراطية في عصرنا هذا، وفي كل العصور، نجد أن التعامل مع الديمقراطية لا يقتصر على اقتباس الآليات العملية وتعديلها، كالانتخابات، وفصل السلطات، وتنظيم الأحزاب، بل يتطلب تفهماً خلاقاً ونقداً للإيديولوجيا التي قام على أساسها النمط الديمقراطي الأصلي في العصر الحديث، والذي يمكن تأريخ مطلعه بالقرن الثامن عشر.

ففي حين أن الديمقراطية تشمل إجراءات سياسية، مثل أخذ القرار بموجب حكم الأكثرية، والتمثيل الشعبي، وموافقة المواطنين على السياسات وحكم القانون، فهي أيضاً عبارة عن التزامات بمبادئ أخلاقية ومعنوية الطابع كالعدالة والحرية والمساواة، ويمكن القول بأن هذه المبادئ الأخلاقية هي من صميم المبادئ التي جاء بها الإسلام ليخرج العباد من ظلمات الظّلم والجور والقهر، إلى أنوار العدل والإنصاف واحترام كرامة الإنسان.



المطلب الثالث

تجربة تطبيق الديمقراطية الانتخابية في دولة الكويت

تعتبر التجربة الديمقراطية في الكويت إذاً من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً شورياً، يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعاً ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد.

وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد عام1938 م الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي، يقوم على تقسيم السلطات و المشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية، لتأتي مرحلة استقلال دولة الكويت عام1961 م وإقرار دستور البلاد لتزيد ترسيخ هذا النهج الديمقراطي بالعمل على بناء ديمقراطية دستورية.

في/29 يناير1963/م تم تشكيل أول مجلس نيابي منتخب تأسيسا على الدستور الذي تم تأسيسه في /11نوفمبر1962/م، أي بعد سنة من حصول البلاد على استقلالها في/19 يونيو1961/م .

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الكويتي هنالك حد أدنى ملحوظ من المبادئ والقيم الديمقراطية، التي قررها دستور 1962م، إلى جانب ما كفله من حريات وما نظمه من آليات ومؤسسات تحقق درجة من المشاركة الشعبية.

حيث تؤكد النصوص الدستورية أنّ نظام الحكم ديمقراطي، فضلا عن أنها تكفل مبدأي سيادة الأمة وسيادة القانون، وتقرر قواعد واضحة لمبدأ الفصل بين السلطات، ولكنها في الوقت ذاته تتيح الفرصة لسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، حيث" يعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم) "م(80)، لهم الحق في التصويت على القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس فيما عدا حالتي طرح الثقة في أحد الوزراء وإعلان عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء!



ومن الملاحظ أن الأحزاب السياسية تسجل غيابا واضحا في التجربة الديمقراطية في الكويت، علما بأن الدستور الكويتي لا يتضمن ما يمنع من تأسيسها، ولكم الحياة السياسية في الكويت تجري تحت تأثير قوى سياسية شديدة التنظيم و الفاعلية، فالأحزاب السياسية موجودة واقعيا في دائرة الممارسة وإن لم تكن معلنة رسميا بموجب القانون.

حيث تبين أغلب الدراسات والأبحاث الاجتماعية أن الحياة السياسية في الكويت توجهها ثلاثة تيارات سياسية كبرى تتمثل في" التيار الإسلامي، التيار الليبرالي، والتيار القبلي"، وهذه القوى تهيمن على الحياة السياسية وتفرض وجودها على الناخبين، وتستقطب أنصارها ومؤيدينها عن طريق برامج وفعاليات وتوجهات سياسية .

ويخلط النظام السياسي في الكويت بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، ومن المعروف في العالم أنَّ النظام الفرنسي هو خير ما يمثل هذا النظام المختلط، ولكن لا يوجد هناك وجه تشابه بينهما، حيث أن بعد نصف قرن من الجمود تغيرت الكويت والمنطقة الإقليمية، وتغير العالم ككل، وبالتالي حان وقت التغيير في التجربة وتطويرها وليس الانقلاب عليها، وهذا ما يبدو أن الكويتيين يرنون إليه.

وقد شَبَه بين النظام الفرنسي والنظام الكويتي، فالرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب أما الأمير الكويتي فلا ينتخب من الشعب، وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب من الشعب مباشرة، على عكس النظام الكويتي الذي يكون جزء من أعضائه معينين من خلال" الوزراء."

الخاتمة.

مما تم استعراضه في الدراسة نصل إلى نتيجة أن ما يحدث للواقع الدولي وما يحفل به من متغيرات وتحديات ننظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظاما سياسيا إجرائيا قابلا للتكيف مع الواقع في بلدان العالم الإسلامي بما تتعارض من حيث الجوهر والقصد النبيل مع مبادئ الشورى والمساواة والكرامة الإنسانية.

وتأسيسا على ذلك فإن الديمقراطية اختيار لابد أن نأخذ منه ما يتناسب مع مرجعيتنا الحضارية الإسلامية ومقاصد ديننا الحنيف، والتجربة الديمقراطية الكويتية أثبتت نجاحها في ذلك مقارنة بغيرها من الدول العربية الإسلامية، ويؤخذ



عليها أن البنية التقليدية في المجتمع الكويتي ما زالت تمارس دورها الحيوي في العملية السياسية حيث يقل تأثير العوامل الديمقراطية التي تتصل بالبرامج والمشاريع السياسية للمرشحين، لذا لضمان نجاح التجربة الديمقراطية الكويتية بشكل كامل ونهائي لابد من تحديث الذهنيات وتفكيك الأنماط العقلية التقليدية والبنى الاجتماعية التي تساندها، و عندها تصل التجربة الديمقراطية في الدول الإسلامية لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة والحرية الإنسانية وهو هدف الدين الإسلامي.



قائمة المصادر والمراجع.

أولا :المراجع باللغة العربية.

_نوفل، أحمد سعيد، و الظاهر، أحمد جمال، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، القاهرة :الشركة العربية المتحدة، 2008م.

_عبد العظيم، سعيد، الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان، الإسكندرية :دار الميزان للنشر والتوزيع، بدون سنة.

_عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، القاهرة :دار النهضة العربية، ط3،1968 م.

_العقاد، عباس محمود، الديمقراطية في الإسلام، " موسوعة عباس محمود العقاد الإسلامية" ، المجلد الرابع، بيروت : دار الكتاب العربي،1971 م.

_القرضاوي، يوسف، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة :دار الشروق للنشر، 1998 م.

_الموسوعة السياسية، المجلد الثاني، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات،1981 م.

_أبراش، إبراهيم، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، الرباط :منشورات الزمن،2001 م.

_عمارة، محمد، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة :دار نهضة مصر للنشر،1997 م.

_العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة :دار الشروق للنشر،1989 م.

_حريق، إيليا، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، بيروت :دار الساقي للنشر،2001 م.

_الصباغة، حسين علي، النظام البرلماني في الكويت الواقع والمستقبل، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة.

_دستور دولة الكويت الصادر11/11/1962 م، في قصر السيف.

ثانيا :المراجع من شبكة المعلومات" الأنترنت."

_مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، إدارة البحوث في مجلس الأمة الكويتي،2009 م www. HYPERLINK "http://www.majlesalommah.net/"majlesalommah. HYPERLINK "http://www.majlesalommah.net/"net .

_الديين، أحمد، الكويت والانتخابات الديمقراطية،2007 م، مقالة منشورة في www. HYPERLINK "http://www.arabrenewal.org/articles"arabrenewal. HYPERLINK



"http://www.arabrenewal.org/articles"org/ HYPERLINK "http://www.arabrenewal.org/articles"articles

_الرماني، زيد بن محمد، العالم الإسلامي :مفهوم واحد أم مفاهيم متعددة؟ ، شبكة الألوكة، نشرت بتاريخ 26/2/2018م.

غانم، إبراهيم بيومي، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، المعرفة3/10/2004 م.

ثالثا :المراجع باللغة الإنجليزية.

- Jeremy Bernstein, *A Theory for Everything*, Copernicus, An imprint of Springer-Verlag, New York, 1996.



